كلمة الجمهورية العربية السورية في الاجتماع رفيع المستوى لمؤتمر الأمم المتحدة الحادي عشر لمنع الجريمة والعدالة الجنائية - بانكوك

سيدي الرئيس
السادة رؤساء وأعضاء الوفود المشاركة
السيدات والسادة .

بداية ، يطيب لي أن انقل لمملكة تايلاند حكومة وشعبا تحيات حكومة الجمهورية العربية السورية والشعب السوري ،كما أود أن أعبر عن التقدير والشكر للأمين العام للأمم المتحدة والجمعية العامة وجميع العاملين في مكتب مكافحة المخدرات والجريمة في فرع الأمم المتحدة في فيينا على إدارة وتنظيم أعمال هذا المؤتمر .

سيدي الرئيس .

إن سورية تسعى بكل طاقاتها للوفاء بالتزاماتها حيال السلام والأمن الدوليين وتبدي كما دوما روح التعاون مع الأسرة الدولية لمكافحة الجريمة بكافة أنواعها وأشكالها ، التي بدأت تتطور وتأخذ أشكالا أكثر تعقيدا أو بلغت معدلات عالية وأصبح لابد للمجتمع الدولي أن تتضافر جهوده لمحاربة هذه الجرائم المنظمة الوطنية وعبر الوطنية .

لقد كانت سورية من أوائل الدول التي عانت من الإرهاب ، وقد تضمن قانون العقوبات الصادر عام 1949 مواد تتعلق بالإرهاب كما تتضمن تعريفا للإرهاب .

وقد شاركت سورية في صياغة جميع اتفاقيات الأمم المتحدة ووقعت عليها وانضمت إلى تسع اتفاقيات من أصل إثنتي عشرة اتفاقية آخرها اتفاقية الأمم المتحدة لقمع تمويل الإرهاب في 2005/4/6 ، والثلاث الباقية هي قيد الدراسة ومن المؤمل صدورها قريبا ، وفي عام 2003 ، أصدرت سورية

قانونا جديدا لمكافحة غسيل الأموال وهي الآن بصدد تعديله ليتضمن أحكاما أكثر تشددا تتعلق بقمع تمويل الإرهاب.

أما بالنسبة لمحاربة الفساد ، فإن سورية تقود حملة منظمة لمكافحة الفساد حيث تتولى هيئات قضائية وإدارية ملاحقة المشتبه بهم وتقديمهم إلى المحاكم المختصة ، كما يوجد هيئات رقابية مختلفة لها استقلالية لاكتشاف ومتابعة قضايا الفساد.

لابد لي أخيرا أن أثير نقطتين هامتين في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب :

1- أن سورية دعت مرات عديدة إلى اعتماد تعريف دولي للإرهاب والتمييز بينه وبين المقاومة الوطنية المشروعة للاحتلال الأجنبي .
2- أن العقوبات الاقتصادية المطبقة على سورية والتي تمنعها من الحصول على التقنيات الحديثة اللازمة لتبادل المعلومات تنعكس سلبا على قدرات وإمكانيات سورية لمكافحة هذه الجرائم سواء الاقتصادية والمالية أو ما يتعلق بالجرائم المنظمة عبر الوطنية .

أخيرا ، تؤكد سورية التزامها الكامل بقرارات الشرعية الدولية وسوف تستمر ببذل قصارى جهدها ، لما فيه مصلحة الأمن والسلام الدوليين .